

الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لغلاء المعيشة في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية على عينة من المتسوقين بعض المراكز التجارية بمدينة جدة

عبدالرحمن عبدالله عبد الرحمن العمري

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبدالعزيز - جدة - المملكة العربية السعودية

المستخلص. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لظاهرة لغاء المعيشة في المجتمع السعودي؛ التعرف على السياسات التي تم اتخاذها لمواجهة هذه الظاهرة؛ ومحاولة اقتراح بعض الحلول المناسبة للحد من الآثار الناتجة عن هذه الظاهرة. حيث طبقت الاستبيان على عينة من أرباب الأسر السعوديين المتسوقين ببعض المراكز التجارية بمدينة جدة بلغت ٣٨١ مفردة، وخلصت النتائج إلى أن هناك آثاراً تترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي، منها الاجتماعية وأهمها: مساهمة غلاء المعيشة في ارتفاع نسبة الأسر المحتاجة للمساعدات من المؤسسات الاجتماعية المختلفة؛ وزيادة الضغوط النفسية على رب الأسرة؛ وانتشار عنوسية الشباب داخل المجتمع؛ وزيادة الطلب على مساعدات الجمعيات الخيرية؛ وانحسار الطبقة الوسطى في المجتمع. والاقتصادية وأهمها: أن تراخي وزارة التجارة في مراقبة الأسواق خلق

فرصة للتلاعب بالأسعار؛ وأن جشع التجار سبباً رئيساً في موجة الغلاء التي تعيشها البلاد؛ كما أن تفاوت الأسعار في الأسواق دليلاً على التلاعب في السوق؛ وأن استغلال التجار لظروف الأزمة الاقتصادية العالمية ساهم في غلاء المعيشة في السعودية؛ فضلاً عن أن هذه الظاهرة أدت إلى زيادة نسبة الفقر في المجتمع. والأمنية وأهمها: أن غلاء المعيشة سبباً في انتشار الفساد الإداري وتفشي الرشوة؛ وعمليات النصب على الآخرين؛ وتفشي ظاهرة سرقة المال العام؛ ولجوء بعض الأفراد إلى أساليب الكسب غير المشروعة؛ والتعدي على ممتلكات الغير من البعض بسبب ظروفهم الاقتصادية. وقد استعرض الباحث بعض السياسات والحلول التي تم اتخاذها لمواجهة ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي، ووضع بعض التوصيات التي من شأنها المساعدة في الحد من الآثار الناتجة عن هذه الظاهرة.

المقدمة

ظهرت اهتمامات كبيرة من قبل المتخصصين في علم الاجتماع وعلم الاقتصاد بدراسة ظاهرة التضخم Inflation في دول العالم الثالث منذ الثمانينات، وبالتالي كانت هذه الظاهرة من أهم الظواهر التي تعكس أهمية المشكلات الاقتصادية التي تؤثر على التنمية الشاملة في دول العالم الثالث، حتى أن ذلك العقد وصف بأنه عقد التضخم، نظراً للمشكلات التي عانت منها دول العالم وخاصة العالم الثالث، حيث ظهر التضخم نتيجة للتناقضات المتعددة في الأسواق الاقتصادية، وارتفاع معدلات الأسعار عموماً، ففي عام ١٩٨٧ ارتفعت الأسعار بما يزيد عن ٢٠٪ في أكثر من ٢٠ دولة نامية، بينما تراوح في الدول المتقدمة بين ٢-١٪ خلال نفس العام (Third World Economic Hand Book, 1989: 67-68).

وفي بداية التسعينات، كانت معدلات التضخم أكثر وضوحاً في العديد من

الدول النامية ولاسيما في دول أمريكا اللاتينية، حيث بلغت ما بين ٤٠٠-١٠٠٪ في كل من البرازيل وكولومبيا والأرجنتين، في حين لم تتجاوز في الدول المتقدمة ما نسبته ٥,٥٪ (United Nations, World Economic Survey 1991: 30).

ونتيجة لذلك سعت الدول النامية إلى محاولة الحد من آثار ذلك التضخم وما ترتب عليه من مشكلات اقتصادية مثل زيادة معدلات الضرائب الحكومية، وزيادة الطلب على القروض الخارجية، تفاقم نسب البطالة إلى غير ذلك من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن الكثير من الدول النامية لم تستطع مواجهة تلك الظروف لعدم توفر الخبرات اللازمة التي تساعد على مواجهة ظاهرة غلاء الأسعار المتربطة على ارتفاع معدلات التضخم. وإن كانت آثار ذلك التضخم في الأسعار أكثر وطأة على الكثير من الدول النامية في تلك الفترة، إلا أن وطأتها كانت أقل على المجتمعات الخليجية ومنها المجتمع السعودي، نظراً لأوضاعها الاقتصادية الجيدة مقارنة بغيرها من الدول النامية.

ومع ذلك عاد موضوع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، أو التضخم كما يصفه الاقتصاديين، يطفو على السطح في الآونة الأخيرة وفي دول كثيرة من العالم، حتى أن الدول المتقدمة بدت تعاني من الآثار المتربطة على تلك الظاهرة أكثر من قبل، وبالتالي فقد احتل هذا الموضوع حيزاً كبيراً من الاهتمام سواءً على مستوى الحكومات أو على مستوى المؤسسات والأفراد.

وما ظاهرة غلاء المعيشة والتضخم الاقتصادي الذي يعيشه المجتمع السعودي في الفترة الراهنة كغيره من المجتمعات الأخرى سوى انعكاساً للوضع الاقتصادي العالمي، وما تبع ذلك من سلوكيات تجارية واستغلالية واحتكارية، في الغالب، من قبل التجار وأرباب رؤوس الأموال لتجييه آلية التوريد والتصدير في ظل وجود مناخ اقتصادي غير مستقر، يمكن أن نلمسه في ارتفاع سعر البترول، وتقلبات أسواق الأسهم، وحالة الطفرة على مستوى المشاريع الإنثانية والتنموية،

والزيادة النسبية في الرواتب، وغير ذلك من العوامل الاقتصادية سواءً على المستوى المحلي أو العالمي (الأسمري، ٢٠١٠).

فقد ارتفعت الأسعار على المستهلك بمتوسط سنوي تبلغ نسبته ١,٣٪ في التسعينيات، وبنسبة ٠,١٪ في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦م. وببدأ الأمر يتغير في عام ٢٠٠٧م حيث ظهر التضخم بشكل خطير، ففي ذلك العام تسارعت خطى التضخم في الأسعار بمتوسط سنوي قدره ٤٪ مقارنة بمتوسط سنوي قدره ٢,٤٪ في عام ٢٠٠٦م، وأنهى العام عند نسبة ٦,٥٪. واستمر ارتفاع الأسعار بسرعة في عام ٢٠٠٨م، إذ وصل معدل التضخم على مدى ١٢ شهراً إلى ١١,١٪ في شهر يوليول من نفس العام (مجموعة سامبا المالية، ٢٠١٠). في حين أعلنت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية عن الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة لجميع سكان السعودية خلال شهر أغسطس ٢٠١٠، وأظهرت هذه الأرقام ارتفاعاً لمستوى التضخم إلى ٦,١٪ خلال شهر أغسطس ٢٠١٠، مقارنة بـ ٦,٠٪ خلال شهر يوليول من نفس العام، مسجلاً أعلى مستوى له منذ ١٨ شهراً (منذ فبراير ٢٠٠٩). وارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة إلى ١٣٢ نقطة خلال شهر ديسمبر ٢٠١٠ مقارنة بـ ١٢٥,٢ نقطة في شهر ديسمبر ٢٠٠٩، وفقاً للنشرة الشهرية للأرقام القياسية لتكلفة المعيشة الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية (٢٠١٠).

وحيث أن هذه الظاهرة كانت ولا تزال مصدر قلق لكثير من المجتمعات، ولأن المجتمع السعودي لم يواجه مثل هذه الظاهرة في الفترة السابقة فإنه يمثل حالة خاصة، ولأن الظروف الاقتصادية العالمية التي جعلت معدلات التضخم في زيادة مستمرة كان لها دور كبير في رفع معدل التضخم في السعودية، الأمر الذي ترتتب عليه ظهور غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار بصفة عامة. وهذه الظاهرة لاشك في أنه سيكون لها العديد من الآثار على المواطنين بمختلف مستوياتهم، ومن هنا

رصد هذه الآثار وانعكاسات على المجتمع السعودي بصفة عامة ومجتمع مدينة جدة بصفة خاصة سيسهم في المساعدة على وضع الاستراتيجيات الملائمة للتصدي لها ومواجهتها بالطرق العلمية.

موضوع الدراسة

إذا كانت التنمية Development في أبسط معانيها تستهدف إحداث تغييرًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا مخططًّا في المجتمع لرفع مستوى معيشة المواطنين وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لهم، فإن غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار في ظل ثبات الدخل الفردي يشكل خللاً يعمل على إحداث نوعاً من عدم التوازن الذي قد يترتب عليه الكثير من السلبيات والمشكلات داخل المجتمع و التي تحتاج إلى مضاعفة الجهود المبذولة من قبل الجهات الحكومية المختصة لتلافيها أوالحد منها.

والمجتمع السعودي كغيره من المجتمعات التي شهدت ظاهرة التضخم وغلاء الأسعار في السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من أنها ليست ظاهرة جديدة على المجتمع السعودي، فقد شكلت تحد رئيس للاقتصاد السعودي في عقد السبعينات مهددةً المستوى المعيشي للمواطنين، حيث بلغ التضخم أعلى مستوياته في عام ١٩٧٥، إلا أن الدولة سعت حينها إلى اتخاذ بعض التدابير الإجرائية للحد من نسبة ذلك التضخم؛ كإلغاء وتخفيض بعض الضرائب و الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة، إضافة إلى دعم بعض السلع الضرورية لأفراد المجتمع، فضلاً عن القيام برفع قيمة الريال في مقابل الدولار الأمريكي. كل تلك الإجراءات ساهمت في الحد من الضغوط التضخمية في عام ١٩٨٠ (البسام، ٢٠٠٧). إلا أن معدلات غلاء المعيشة في المجتمع السعودي قد سجلت مستويات عالية في الآونة الأخيرة لم يشهد لها سابقة، ويظهر ذلك من خلال الارتفاع في معدل التضخم السنوي في السعودية واختلاف الظروف الاقتصادية للمواطن والدولة عن

الفترة التي أشير إليها أعلاه، وعلى الرغم أيضًا من السياسات التي اتخذتها الحكومة في السعودية في سبيل الحد من مختلف الآثار التي قد تترتب على هذه الظاهرة الخطيرة إلا أن السؤال يظل ملحاً هل تعتبر هذه الإجراءات كافية للتغلب على أو الحد من هذه الآثار أم أنها ستتعاظم بحيث يكون لها انعكاساتها الخطيرة على المجتمع.

وتأسيساً على ما سبق فإنه حري بالباحثين في العلوم الاجتماعية أن يولوا مثل هذا الموضوع اهتماماً خاصاً من خلال الدراسات التي يقومون بها، للتعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي يمكن أن تختلفها مثل هذه الظاهرة في المجتمع.

أهمية الدراسة

تسعى هذه الدراسة من خلال محاولة التعرف على ظاهرة غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار بشكل ملحوظ في شتى مناحي الحياة إلى تحديد ما يمكن أن يصاحبها من آثار سلبية، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الأولية التي تناولت الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي - في حدود علم الباحث - حيث لم يحظى هذا الموضوع بالدراسة من قبل المتخصصين في علم الاجتماع في حدود الأهداف التي انطلقت منها.

وبالتالي فإن أهمية الدراسة الحالية تتجلى في كونها تركز على موضوع يشغل تفكير كثير من المواطنين داخل المجتمع السعودي وعلى وجه الخصوص الأسر محدودة الدخل، على الرغم من أن ظاهرة غلاء المعيشة أصبحت تعاني منها كافة النظم الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الحاضر. ولذا فإن النتائج التي سيتمكن الباحث من التوصل إليها ستساعد القائمين على صنع القرار للعمل على مواجهة هذه الظاهرة والتصدي لها عن طريق رسم السياسات والبرامج التي تكفل ذلك مستقبلاً، حتى لا تتزايد آثارها وتتطور أبعادها. وبذلك فإن هذه الدراسة تعد

اسهاماً جديداً من حيث موضوعها وفي أهدافها ومجالاتها، فضلاً عن كونها تعد إضافة جديدة إلى التراث السيسولوجي في المجتمع السعودي.

أهداف الدراسة

تتطلق هذه الدراسة من هدف رئيس يسعى للتعرف على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لغلاء المعيشة في المجتمع السعودي، وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على الأبعاد الاجتماعية لغلاء المعيشة في المجتمع السعودي.
٢. التعرف على الأبعاد الاقتصادية لغلاء المعيشة في المجتمع السعودي.
٣. التعرف على الأبعاد الأمنية لغلاء المعيشة في المجتمع السعودي.
٤. التعرف على السياسات التي تم اتخاذها لمواجهة ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي.
٥. اقتراح بعض الحلول المناسبة للحد من الآثار الناتجة عن ظاهرة غلاء المعيشة.

تساؤلات الدراسة

تأسساً على الأهداف التي انطلقت منها الدراسة الحالية، تأتي التساؤلات الأساسية التالية:

١. ما الآثار الاجتماعية التي ترتبت على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي.
٢. ما الآثار الاقتصادية التي ترتبت على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي.
٣. ما الآثار الأمنية التي ترتبت على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي.

٤. ما السياسات والحلول التي تم اتخاذها لمواجهة ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي، وما هي الحلول المناسبة للحد من الآثار الناتجة عن هذه الظاهرة.

مفاهيم الدراسة

يضم موضوع هذه الدراسة أربعة مفاهيم أساسية رأى الباحث ضرورة توضيح المقصود منها على النحو التالي:

١. **الأبعاد الاجتماعية:** وتمثل في الآثار الاجتماعية السلبية التي يمكن أن تترتب على غلاء المعيشة في المجتمع السعودي مثل التفكك الأسري، واتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وتأخر سن الزواج، زيادة المعاناة من الفقر وال الحاجة والحرمان، العجز عن تحمل مسؤولية الأسرة، ضعف العلاقات الاجتماعية والأسرية، الخ..

٢. **الأبعاد الاقتصادية:** وتمثل في الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على غلاء المعيشة في المجتمع السعودي، مثل العجز عن توفير متطلبات الأسرة، وارتفاع نسبة الفقراء في المجتمع، وارتفاع نسبة المقتضبين، وانخفاض القوة الشرائية، وارتفاع نسبة البطالة نتيجة للاستغناء عن الأيدي العاملة.

٣. **الأبعاد الأمنية:** وتمثل في الآثار الأمنية التي يمكن أن تترتب على غلاء المعيشة في المجتمع السعودي مثل انتشار الجريمة، التفكير في الانتحار، كراهية المجتمع ومحاولة الانتقام عن طريق اللجوء إلى العنف، التفكير في كسب المال بطرق غير مشروعة.

٤. **غلاء المعيشة:** و تعني في دراستنا الحالية ارتفاع الأسعار في المواد الإستهلاكية، إضافة إلى ارتفاع الأسعار في إيجارات المساكن والخدمات.

بعض السياسات والحلول التي اتخذتها الحكومة السعودية لمواجهة ظاهرة غلاء المعيشة

شرعت الحكومة السعودية كغيرها من حكومات الدول الأخرى في اتخاذ بعض التدابير اللازمة للحد من آثار غلاء المعيشة على مواطنيها على مدى سنوات مضت، ومن تلك التدابير التي تبنتها الحكومة السعودية في الآونة الأخيرة على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- أقر مجلس الوزراء السعودي في يناير ٢٠٠٨ إضافة بدل يسمى (بدل غلاء المعيشة) إلى رواتب موظفي ومستخدمي ومتقاعدي الدولة سنويًا بنسبة ٥٪ وذلك لمدة ثلاثة سنوات، وزيادة مخصصات الضمان الاجتماعي بنسبة ١٠٪. وتم صرف البدل في السنة الأولى بنسبة ٥٪ وتضاعف في السنة الثانية ليصبح ليصل في السنة الثالثة إلى نسبة ١٥٪ وذلك من الراتب الأساسي للموظف، وشمل كافة شاغلي الوظائف في القطاع الحكومي بمختلف فئاتهم بما في ذلك المتعاقدين السعوديين وغير السعوديين بموجب الأمر السامي رقم ١١ وتاريخ ١٩١٤٢٩هـ (وكالة الأنباء السعودية: ٢٠١٠/١).

- أصدر خادم الحرمين الشريفين عدة قرارات خلال العام ١٤٣٢هـ منها القرارات ذات الأرقام ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٨ و ٧٩ والتي تتضمن: رفع قيمة الحد الأعلى لصندوق التنمية العقارية من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ ألف ريال، كما قرر اعتماد بناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية في جميع مناطق المملكة وتخصيص ٢٥٠ مليار ريال لذلك، وتضمنت القرارات كذلك صرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين وتشمل المتقاعدين والمسجلين في نظام الضمان الاجتماعي، وصرف مكافأة شهرين لجميع طلاب وطالبات التعليم العالي. واعتماد صرف مبلغ ألفي ريال إعانة شهرية للباحثين عن عمل بعد إعطاء فرصة لوزارة العمل لحصر الأعداد والتتأكد

من صحة البيانات، كما قرر اعتماد الحد الأدنى لرواتب كافة العاملين في الدولة من السعوديين بثلاثة آلاف ريال، إضافة إلى تثبيت بدل غلاء المعيشة بنسبة ١٥٪ من الراتب الأساسي، واعتماد عدد كبير من الوظائف لشغلها بمواطينين سعوديين في القطاعين المدني والعسكري (وكالة الأنباء السعودية: ٢٠١١، <http://www.spa.gov.sa/awamer.php?pg=6&lite=>).

ورغم تلك الإجراءات والقرارات الهامة التي كان لها الأثر بلا شك في تخفيف وطأت ظاهرة غلاء المعيشة على فئات محدودة من المجتمع السعودي، إلا أنها ولدت ردود أفعال سلبية لدى التجار والمستثمرين عن طريق الزيادة المستمرة في الأسعار في ضوء غياب الرقابة الصارمة من قبل الجهات المختصة، ومن ثم تجاوز هذا الضرر الفئات المستفيدة من تلك القرارات وألحق آثاراً غيرها من الفئات التي لم تستفيد من تلك القرارات. هذا فضلاً على أن الأزمات الاقتصادية التي شهدتها دول العالم المختلفة كان لها انعكاساتها السلبية على الوضع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، والتي بدورها أثرت على المواطن أو المستهلك في المجتمع السعودي في الآونة الأخيرة، وهذا الأمر يستوجب مراجعة تلك التدابير والسعى إلى وضع استراتيجيات فاعلة لمواجهة ظاهرة غلاء المعيشة التي قد يترتب عليها الكثير من الآثار التي تعمل على تفاقم تلك الأوضاع السلبية في جوانبها المختلفة سواءً الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأمنية منها، والتي يرصد الباحث بعضًا منها في دراسته الحالية.

الدراسات السابقة

نظرًا لما تشكله الدراسات السابقة من أهمية كبرى للباحثين، نتيجة ما توفره من اطمئنان لهم في أن ما يقومون به من جهد علمي ومادي سيكون له أثر واضح في القضايا التي يتتناولونها بالبحث ليصلوا إلى نتائج تحظى بالثقة الجيدة من قبل الآخرين، وانطلاقًا من حرص الباحث على الاستفادة من الدراسات السابقة

في مجال دراسته الحالية، إلاّ أنه وجد أن الدراسات التي تناولت ظاهرة غلاء المعيشة قليلة جدًا - على حد علم الباحث -، وربما يرجع السبب في ذلك إلى كون هذه الظاهرة من الظواهر المستجدة التي تفاقم تأثيرها على أفراد الكثير من المجتمعات في الفترة الأخيرة ومنها مجتمعات دول الخليج العربي، وبالتالي لم تحظى من الباحثين بالاهتمام الكاف حتى الآن. إلاّ أنه ومع ذلك غالب على تناول هذه الظاهرة الطابع الصحفي وليس البحث العلمي. وسنتناول فيما يلي الدراسات والتقارير التي تناولت جوانب من ظاهرة غلاء المعيشة، وتهيأً للباحث الحصول عليها.

ففي دراسة أجرتها أمل الحمراني (٤٢٥هـ) بعنوان: كيفية معالجة الفقر إدارياً واقتصادياً لمواجهة الغلاء المعيشي، أرجعت الباحثة أهميتها إلى سعيها للحد من مشكلة الفقر ومعالجتها ومواجهتها من أجل التغلب على الغلاء المعيشي. وقد انطلقت لتحقيق ذلك من خلال الأهداف التالية: التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى الفقر ومظاهره؛ مكافحة الفقر بما يمكن عمله وفعله نتيجة الغلاء المعيشي؛ وضع إستراتيجية لمواجهة الفقر؛ ومعالجة الفقر إدارياً واقتصادياً. وقد جمعت مادة دراستها الميدانية من ٥٠ فرداً تمثل عينة الدراسة، وشملت فئات مختلفة من القراء وبعض الأسر المحتاجة ومجموعة من العاطلين عن العمل وذلك بمحافظة جدة. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها مايلي: أن هناك تغييراً واضحاً داخل المجتمع وفقاً للتغيرات التي طرأت على المجتمع نتيجة الغلاء المعيشي؛ وأنه إذا حصل العامل على عمل وبأجر يساهم في معيشته سوف يكون حل جميع المشاكل التي نتجت عن مشاكل الغلاء المعيشي. إضافة إلى أن الباحثة ضمنت نتائجها بعض التوصيات منها: توفير فرص عمل يسد حاجة الشخص المعيشية؛ محاولة إيجاد فرص عمل للأشخاص الذين يمرون بمرحلة الفقر نتيجة الغلاء المعيشي؛ تحقيق شروط الإقراض؛ والحصول على خدمات أرخص تكلفة وأفضل نوعية في جميع

المجالات من القيمة والتعليمية وغير ذلك.

وسعت أمانى حميد الظاهري (١٤٢٧هـ) من خلال دراستها بعنوان: العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ظاهرة التسول نتيجة الغلاء المعيشى، إلى البحث عن العوامل الاجتماعية التي تدفع الفرد لارتكاب بعض الإخطاء المخالفة للشارع العربي المسلم. والكشف عن العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ظاهرة التسول نتيجة الغلاء المعيشى، وكذلك الكشف عن الآثار الاجتماعية لتلك الظاهرة. وقد نضمنت عينة دراستها جميع وحدات المجتمع، و كان عددها ٢٥ فرداً من يقومون بالتسول بمحافظة جدة. وقد اتخذت الباحثة من المسح الاجتماعي منهجاً لدراستها لاستطلاع حجم الظاهرة مستخدمة اداة الاستبانة لجميع البيانات الميدانية. وخلصت إلى نتائج من أهمها: أن المستوى الاقتصادي بالنسبة للأسرة من الممكن أن يكون السبب الرئيس وراء هذه المشكلات، كذلك أن كثرة النفقات الخاصة بالمعيشة هي التي تدفع الفرد لارتكاب مثل هذه المشاكل وتعرضه لذلك نتيجة غلاء المعيشة.

وهدفت دراسة أجرتها أميرة غطاس (٢٠٠٥م) بعنوان: التضخم وأثره على ارتفاع الأسعار، إلى التعرف على مشكلة التضخم وأبرز أنواعها؛ التعرض للشرح الوافي من خلال النظريات التي تدرس هذه الظاهرة؛ التطرق للآثار الناتجة عن التضخم؛ والتعرض للسبل العلاجية للحد من هذه المشكلة. وقد اعتمدت الباحثة على المنهج المسحي الشامل من خلال الدراسة الميدانية، واعتمدت على عينة عشوائية مكونة من ٢٠٠ فرداً تم اختيارهم من مجتمع الدراسة. وتوصلت الباحثة إلى نتائج من أهمها مايلي: يرجع القلق الشديد من وجود التضخم إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية والتي تنجم عن التضخم؛ يحدث إنخفاض في القوة الشرائية عند ارتفاع مستويات الأسعار؛ إن ارتفاع معدلات الأسعار سيؤدي إلى إضعاف الحافز الفردي؛ إن التضخم يؤثر على الرخاء والنمو الاقتصادي.

وأكَّدت دراسة لدبِي - الأسواق.نت (٢٠٠٧) بعنوان: غول الغلاء يقضم زيادة الرواتب في دول الخليج، أن تكاليف المعيشة في دول مجلس التعاون ارتفعت ٢٤٪ خلال عام ٢٠٠٦، ملتهمةً بزيادة الأجور التي قدرت الدراسة ارتفاعها بنسبة ١٥٪ إلى ٢١٪ خلال عامين سبقاً هذه الدراسة. وأشارت إلى أنه نتج عن الزيادات المتلاحقة في تكاليف المعيشة التي استففت زيادات الأجور حدوث فجوة عميقة بين الإحساس بحجم الزيادات المستحقة في الأجور والتوقعات الفعلية للزيادة، ما أدى إلى زيادة الشعور العام لدى الموظفين بعدم الرضا بظروف عملهم الحالية، وفقاً لما نشرته جريدة "الرياض" السعودية يوم الأربعاء ١٢-١٢-٢٠٠٧.

وكشفت الدراسة الميدانية التي أعدتها شركة "بيت دوت كوم" وشركة "يوغوف سراج"، أن أقل معدلات زيادة الرواتب في المنطقة كانت في السعودية، حيث بلغت ١٢٪ في الأشهر الـ١٢ من شهر أبريل/نيسان ٢٠٠٧ مقارنة مع ١٧٪ في الكويت وقطر، أما في البحرين فبلغت ١٣٪ وفي الإمارات ١٥٪. وفي المقابل بلغت مستويات غلاء المعيشة أعلى نسبة لها في الإمارات، حيث تجاوزت ٢٨٪ وبلغت في قطر والكويت حوالي ٢٧٪ و٢٦٪ على التوالي، وسجلت البحرين والسعودية أقل معدل في التضخم، حيث بلغت نسبة غلاء المعيشة ١٩٪ و٢٠٪ على التوالي على مدى الأشهر الـ١٢ من شهر الماضي خلال العام ٢٠٠٧، وكانت الإمارات هي الأسوأ من حيث معدلات التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، حيث فاقت نسبة الغلاء مقدار الزيادة في الأجور بنسبة ١٣٪. وقالت الدراسة "مع أن الحديث عن غلاء المعيشة سيستمر طويلاً، إلا أن البعض يرى أننا مقبلون على نهاية دورة أو مرحلة من الغلاء، ويتم التعامل مع الزيادات المتوقعة في غلاء المعيشة من خلال مجموعة من الأساليب المتعددة في كافة أنحاء المنطقة، وتختلف من مكان لآخر فهي تارة تكون من خلال الحد من زيادة الإيجارات، وتارة بتدخل الهيئات الحكومية المختلفة، وتارة

بانخفاض أسعار السلع الاستهلاكية كنتيجة لضعف القدرة الشرائية". وأشارت الدراسة إلى أنه بناء على أن أدنى نسبة للتوقعات التي تتعلق بزيادة الأجور والرواتب في السعودية بلغت ٢٧٪ مما يلزم أصحاب الأعمال أن يبحثوا عن محفزات للموظفين الذين يشعرون أنهم يستحقون الزيادة، وذلك نظراً للارتفاع في غلاء المعيشة، ويرى الموظفون المتخصصون في كل من الإمارات والبحرين أن الزيادات المطلوبة كي تتماشى مع الغلاء لابد من أن تكون في حدود ٣٣٪ مقارنة مع ٣٢٪ في قطر و ٢٨٪ في الكويت خلال الفترة المقبلة.

وفي استطلاع للرأي أجراه "مركز الدراسات الإستراتيجية" عام (٢٠٠٨) في الجامعة الأردنية بعنوان: غلاء المعيشة أكبر مشكلة تواجه الأردنيين، اظهر ذلك الاستطلاع للرأي أن ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة أهم مشكلة تواجه الأردن، في وقت رأت نصف العينة التي شملها الاستطلاع أن أوضاعهم الاقتصادية ساءت خلال السنوات الثلاث الماضية. وجاء في هذا الاستطلاع أيضاً أن (٤٨,٨٪) من الذين أدلوا بآرائهم أكدوا بأن "مشكلة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة تعد أهم مشكلة تواجه البلاد، وإن على الحكومة معالجتها". واجري الاستطلاع على عينة شملت ١٥٠٠ شخصاً. وجاءت مشكلتنا الفقر والبطالة في المرتبة الثانية مع (٢٠,٩٪)، و(١٢,٥٪) على التوالي؛ ورأى أكثر من نصف الذين شاركوا في الاستطلاع (٥٤,٧٪) "أن وضع أسرهم الاقتصادي قد ساء مقارنة بثلاث سنوات مضت". وشهد الأردن الذي يبلغ الحد الأدنى لدخل الفرد الشهري فيه ١٥٥ دولاراً خلال الفترة الأخيرة ارتفاعاً حاداً في أسعار المواد الأساسية الغذائية. وكانت الحكومة الأردنية قد رفعت الدعم عن قطاع المشتقات النفطية من موازنة ذلك العام ما أدى إلى ارتفاع أسعار المحروقات، كما قررت رفع تعرفة الكهرباء بنسبة تصل إلى (٣٨٪). وكان الأردن الذي يستورد معظم احتياجاته من النفط الخام، قد زاد أسعار المشتقات النفطية أربعة أضعاف منذ الغزو الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣.

وفي دراسة للأسمري (٢٠١٠) بعنوان دور المستهلك في مواجهة ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي: دراسة تطبيقية لعينة من أرباب الأسر السعوديين المقيمين بمدينة جدة، سعى الباحث إلى معرفة دور المستهلك وسلوكه - كنتاج لثقافة اجتماعية استهلاكية - في مواجهة ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي، ومدى التغير في النمط الاستهلاكي بعد التغيرات السريعة والمتتالية في الآونة الأخيرة على مستوى أسعار الموارد والاحتياجات الاستهلاكية. وتدرج تلك الدراسة تحت منظومة الدراسات الاجتماعية الوصفية لمجتمع البحث من أرباب الأسر السعوديين المقيمين بمدينة جدة. وتم اختيار رب الأسرة كمفيدة رئيسة لجمع بيانات الدراسة كونه المصدر الأساسي للدخل وفي الغالب أكثر أفرادها تأثيراً في اتخاذ القرار وتوجيهه العملي الاستهلاكية للأسرة، ولكون السلوك الاستهلاكي للأسرة يأخذ طابعاً جماعياً وفقاً لمصادر الدخل المتاحة ووفقاً لطبيعة الأبعاد والوجهات الاستهلاكية للأسرة، وتم تطبيق الدراسة على عينة قوامها ٣٣٠ رب أسرة. وكان من أهم نتائجها: سيادة النمط الاستهلاكي بأبعاده الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، تلك الأبعاد التي تكرس ثقافة الاستهلاك المظاهري (مثل سعة المسكن، الولائم والمناسبات العامة، الاستهلاك التقني المظاهري، متابعة الم ospations والكماليات...)، في الوقت الذي أصبح يتطلب سيادة العقلانية الرشيدة في الإنفاق والتوجه لثقافة الأدخار والإنتاج، فيما جاءت بعض النتائج الضمنية في الدراسة والتي أشارت إلى بعض الآثار الاجتماعية السلبية لارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية مثل: تهديد كيان الأسرة، وذلك من خلال عدم القدرة على تلبية احتياجاتها بنسبة (٤٢,٣٪)، وزيادة المشكلات الأسرية بنسبة (٣٤٪)، أو زيادة ساعات العمل لعائل الأسرة بنسبة (١٠٪)، ودفع العديد من أرباب الأسر إلى عمل إضافي يكون بالطبع على حساب الوقت المفترض قضاوه مع أسرته. وقد يؤدي ارتفاع الأسعار إلى أنواع من التوتر والضغط النفسي وهي نسبة وصلت بين المبحوثين لـ (١٣,٧٪) وذلك قد يرجع لشعور عائل الأسرة بعدم القدرة على تلبية

حاجات ذويه وما يترتب عليه من شعور بالعجز والإحباط. ولعل هذه النسب بشكل عام تشير بشكل أو باخر إلى وعي المبحوثين بتأثير العامل الاقتصادي المتمثل في ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية على أمور نفسية واجتماعية من أبرزها تأثير هذه الظاهرة على التماسك الأسري، إضافة إلى بعض الآثار الاقتصادية المترتبة على غلاء الأسعار مثل: زيادة الديون بنسبة (٤٤,٣٪)، وهو ما قد يترتب على القروض البنكية والاستدانة من الأقارب والأصدقاء لتغطية نفقاته الاستهلاكية. وعدم تمكن الأسر من الادخار بنسبة (٢١,٧٪)، ذلك الادخار الذي يعد من أهم المقومات الاقتصادية للأسرة وللتربية الاجتماعية بشكل عام، وكان انخفاض المستوى المعيشي بنسبة (١٨,٣٪)، وانخفاض القيمة الشرائية للعملة بنسبة (١٥,٧٪).

تعليق على الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، يظهر في كون الأخيرة تختلف عن سبقاتها في محاولتها إلقاء الضوء على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المترتبة على غلاء المعيشة في المجتمع السعودي، وهو ما لم يحظى بالاهتمام من قبل الباحثين في الدراسات السابقة، التي تناولت البحث عما إذا كان الفقر، والتسلو، والتضخم كمشكلات يعاني منها المجتمع نتيجة لارتفاع الأسعار في الأسواق، إضافة إلى دراسة نمط الاستهلاك ودور سلوك المستهلكين في مواجهة ظاهرة غلاء المعيشة. كما أن العينات التي تم استخدامها فيأغلب الدراسات السابقة كانت عينات صغيرة يصعب معها التعرف على تأثير ظاهرة غلاء المعيشة على فئات المجتمع بشكل واضح، بينما كان هناك حرص من الباحث في تنويع عينة الدراسة الحالية وشمولها لكل فئات ومكونات المجتمع السعودي. وبالتالي فإن الدراسة الحالية تميزت عن سبقاتها في تناول آثار ظاهرة غلاء المعيشة بشكل أشمل، وبجمع مادتها الميدانية من عينة أكبر بالمقارنة بالدراسات التي اطلع عليها الباحث.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

أولاً: نوع ومنهج الدراسة

تتنمي هذه الدراسة للدراسات الوصفية Descriptive Studies التي تعنى بوصف خصائص الموضوع الذي تتناوله الدراسة والتعرف على الظروف المحيطة به وصفاً دقيقاً لكافة جوانبه ولفت الأنظار إلى أبعاده المختلفة (شفيق، ١٩٨٥: ١٠٠) والعواقب المترتبة عليه.

ولأن منهج الدراسة يمثل "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة" (العساف، ٢٠٠٣: ٩٠). وتمشياً مع ضرورة ارتباط اختيار المنهج المناسب ارتباطاً وثيقاً بموضوع الدراسة و بالأهداف التي تتطرق منها، فقد استخدام الباحث في دراسته منهج المسح الاجتماعي Social Survey، الذي ذكر الفحطاني وأخرون بأنه "الذي يهدف إلى وصف الظاهرة المدروسة، أو تحديد المشكلة أو تبرير الظروف والممارسات، أو التقييم والمقارنة، أو التعرف على ما يعمله الآخرون في التعامل مع الحالات المماثلة لوضع الخطط المستقبلية (٢٠٠٤: ٢٠٥)". كما أشار النوري (٢٠٠٠) إلى أنه يعتبر طريقة لجمع البيانات من أعداد كبيرة من المبحوثين بالاتصال بمفردات العينة بطرق مختلفة منها الاستبيانات التي تحتوي على أسئلة مقتنة، وبالتالي فإن منهج المسح الاجتماعي بالعينة يعتبر أنساب المناهج الذي من خلاله يمكن للباحث التعرف على الآثار المتعددة لغلاء المعيشة على المجتمع السعودي.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع المتسوقين ببعض المراكز التجارية بمدينة جدة خلال فترة إجراء الدراسة خلال العام ٤٣٢هـ. وقد تم اختيار عينة صدفية

Accidental Sample (سليمان، ٢٠٠٩) من أرباب الأسر من المتسوقين الذين التقى بهم الباحث ومساعديه عند جمع البيانات عن طريق الصدفة وذلك لصعوبة تحديد مجتمع البحث تحديداً دقيقاً، وبلغت العينة في صورتها الأولية ٥٠٠ مفردة من أرباب الأسر السعوديين، تم اختيارهم من المراكز التجارية في بعض أحياء مدينة جدة، بعد تقسيمها وفقاً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان في تلك الأحياء، حيث تم اختيار حي الجامعة وهي المنتزهات لكون أغلب سكانها من الأسر الفقيرة، وهي الصفا وهي النسيم لكون أغلب سكانها من الأسر المتوسطة، وهي البساتين وهي الحمراء لكون أغلب سكانها من الأسر الميسورة، ومن ثم تم توزيع الاستبيانات على المبحوثين أثناء تسوقهم في تلك المراكز التجارية بهذه الأحياء. وقد تم استخدام ٣٨١ استبانة في التحليل بعد استبعاد ١١٩ استبانة لعدم استكمال بياناتها وعدم صلاحيتها للتحليل، وقد جاء وصف عينة الدراسة كما هو موضح بالجدول رقم (١) على النحو التالي:

بيّنت الدراسة أن نسبة ٣٨,٣٪ من إجمالي العينة أعمارهم من ٢٥ إلى أقل من ٣٥ عام وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما نسبة ٢٩,٩٪ من إجمالي العينة أعمارهم من ٣٥ إلى أقل من ٤٥ عام، مقابل ما نسبته ١٦,٠٪ من أفراد عينة الدراسة أعمارهم ٢٤ عام فأقل، فيما تمثل نسبة من أعمارهم في عينة الدراسة من ٤٥ عام فأكثر .٪ ١٥,٧.

ويتبّع أن نسبة ٧٦,٩٪ من إجمالي العينة متزوجين وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما نسبة ٢١,٣٪ من إجمالي العينة عزاب، مقابل ما نسبته ١,٦٪ من إجمالي العينة مطلقين، ونسبة ٣,٠٪ من إجمالي العينة أرمل.

ويتبّع أيضاً أن المبحوثين الذين عدد أفراد أسرتهم من الذكور ثلاثة فأقل يشكلون نسبة ٧٨,٥٪ من إجمالي العينة وهم الفئة الأكثر بين أفراد الدراسة، في حين أن نسبة ١٩,٧٪ من العينة عدد أفراد أسرتهم من الذكور من أربعة إلى ستة،

مقابل ما نسبته ١,٨ % من عينة الدراسة عدد أفراد أسرتهم من الذكور أكثر من سبعة أفراد.

جدول (١). توزيع أفراد عينة الدراسة وفق خصائصهم الشخصية والوظيفية.

الخاصية	الفئة	النكرار	النسبة
العمر	٢٤ عام فأقل	٦١	١٦,٠
	من ٢٥ إلى ٣٥ عام	١٤٦	٣٨,٣
	من ٣٥ إلى ٤٥ عام	١١٤	٢٩,٩
	٤٥ عام فأكثر	٦٠	١٥,٧
المجموع			% ١٠٠
الحالة الاجتماعية	أعزب	٨١	٢١,٣
	متزوج	٢٩٣	٧٦,٩
	أرمل	١	٠,٣
	مطلق	٦	١,٦
المجموع			% ١٠٠
عدد أفراد الأسرة الذكور	٣ فأقل	٢٩٩	٧٨,٥
	٤ - ٦ من	٧٥	١٩,٧
	٧ فأكثر	٧	١,٨
	المجموع	٣٨١	% ١٠٠
عدد أفراد الأسرة الإناث	٣ فأقل	٢٩٨	٧٨,٢
	٤ - ٦ من	٧٧	٢٠,٢
	٧ فأكثر	٦	١,٦
	المجموع	٣٨١	% ١٠٠
هل يعيش معكم غير أفراد الأسرة في المنزل؟	نعم	٨١	٢١,٣
	لا	٣٠٠	٧٨,٧
	المجموع	٣٨١	% ١٠٠

الخاصية	المجموع	الفئة	النسبة	النكرار
مكان إقامتك الحالي	حي راقى	حي متوسط	٦٢,٧	٢٣٩
	حي شعبي	حي متوسط	٢٥,٧	٩٨
	المجموع	حي شعبي	% ١٠٠	٣٨١
	آخر	فيلا	١٦,٥	٦٣
هل تعيش أسرتك حالياً في...؟	شقة	شقة	٦٤,٠	٢٤٤
	بيت شعبي	بيت شعبي	١٧,٨	٦٨
	آخر	آخر	١,٦	٦
	المجموع	المجموع	% ١٠٠	٣٨١
من يملك المنزل الذي تقيم فيه؟	ملك خاص	الأقارب	٤٢,٨	١٦٣
	الحكومة	الحكومة	٢,٩	١١
	منزل مستأجر	منزل مستأجر	٤٤,٤	١٦٩
	آخر	آخر	٠,٥	٢
طبيعة العمل	المجموع	الموظف حكومي	% ١٠٠	٣٨١
	المجموع	موظف قطاع خاص	١٥,٠	٥٧
	آخر	لا أعمل	٥,٥	٢١
	المجموع	آخر	% ١٠٠	٣٨١
متوسط الدخل الشهري بالريال السعودي للأسرة تقريباً	٣٠٠٠ فأقل	٣٠٠١-٦٠٠١	١٥,٢	٥٨
	٦٠٠١-٩٠٠١	٦٠٠١-٩٠٠١	٣١,٨	١٢١
	٩٠٠١-١٢٠٠١	٩٠٠١-١٢٠٠١	٢٢,٠	٨٤
	١٢٠٠١-١٥٠٠١	١٢٠٠١-١٥٠٠١	١٣,١	٥٠
	١٥٠٠١ فأكثر	١٥٠٠٠	٧,٦	٢٩
	المجموع	أكثـر من ١٥٠٠٠	% ١٠٠	٣٩

النسبة	النكرار	الفئة	الخاصية
٨٨,٧	٣٣٨	من راتب الوظيفة	مصادر دخلك الشهري
٥,٨	٢٢	من عائدات استثماري	
٢,٤	٩	من مساعدات الأقارب	
١,٦	٦	من الضمان الاجتماعي	
١,٦	٦	من مصادر أخرى	
% ١٠٠	٣٨١	المجموع	
٢٧,٨	١٠٦	نعم	هل أنت مسئول عن الصرف على غير أسرتك؟
٧٢,٢	٢٧٥	لا	
% ١٠٠	٣٨١	المجموع	
٢٦,٨	١٠٢	نعم	
٧٣,٢	٢٧٩	لا	يوجد في الأسرة آخرين يتلقاون دخلاً شهرياً
% ١٠٠	٣٨١	المجموع	
٠,٥	٢	آمي	
٠,٥	٢	يقرأ ويكتب	
٢,٦	١٠	ابتدائي	المستوى التعليمي
٦,٣	٢٤	متوسط	
٣٤,٤	١٣١	ثانوي	
٤٨,٠	١٨٣	جامعي	
٥,٢	٢٠	فوق الجامعي	
٢,٤	٩	آخر	
% ١٠٠	٣٨١	المجموع	

كما يتضح أيضاً من الجدول رقم (١) أن ما نسبته ٧٨,٢٪ من إجمالي عينة الدراسة عدد أفراد أسرتهم من الإناث ثلاثة فأقل وهم الفئة الأكثر بين أفراد الدراسة، في حين أن نسبة ٢٠,٢٪ من العينة عدد أفراد أسرتهم من الإناث من أربعة إلى ستة، مقابل ما نسبته ١,٦٪ من العينة عدد أفراد أسرتهم من الإناث أكثر من سبعة أفراد.

ويظهر أن نسبة ٧٨,٧% من إجمالي العينة لا يعيش معهم في المنزل غير أفراد الأسرة وهم الفئة الأكثر بين أفراد الدراسة، بينما ما نسبته ٢١,٣% من إجمالي العينة يعيش معهم في المنزل آخرين من غير أفراد الأسرة.

وتبيّن أن ما نسبته ٦٢,٧% من إجمالي العينة مكان إقامتهم الحالي في حي متوسط وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما نسبة ٢٥,٧% من إجمالي العينة مكان إقامتهم الحالي في حي شعبي، وما نسبته ١١,٥% من إجمالي العينة مكان إقامتهم الحالي في حي راقٍ.

كما يتضح أن نسبة ٦٤,٠% من إجمالي العينة تعيش أسرهم حالياً في شقة وهم الفئة الأكثر بين أفراد الدراسة، بينما ما نسبته ١٧,٨% من إجمالي العينة تعيش أسرهم حالياً في بيت شعبي، مقابل نسبة ١٦,٥% من إجمالي العينة تعيش أسرهم حالياً في فيلا، وما نسبته ١,٦% من إجمالي العينة تعيش أسرهم حالياً في مكان آخر.

ويظهر الجدول أن ما نسبته ٤٤,٤% من إجمالي العينة يقيمون في منزل مستأجر وهم الفئة الأكثر بين أفراد الدراسة، بينما نسبة ٤٢,٨% من إجمالي العينة المنزل الذي يقيمون فيه ملك خاص، مقابل ما نسبته ٩,٤% من إجمالي العينة يقيمون في منزل يملكونه أقاربهم، ونسبة ٢,٩% من إجمالي العينة يقيمون في منزل حكومي، وما نسبته ٠,٥% من إجمالي العينة يقيمون في منزل ملك لآخرين.

كما يتضح أيضاً أن نسبة ٧٨,٢% من إجمالي العينة موظفين حكوميين وهم الفئة الأكثر بين أفراد الدراسة، بينما ما نسبته ١٥,٠% من إجمالي العينة موظفين قطاع خاص، مقابل نسبة ٥,٥% من إجمالي العينة لا يعملون، وما نسبته ١,٣% من إجمالي العينة لهم طبيعة عمل أخرى لم تحدد.

وأن نسبة ٣١,٨% من إجمالي العينة متوسط دخلهم الشهري من ٣٠٠١ - ٦٠٠٠ ريال وهم الفئة الأكثر بين أفراد الدراسة، بينما ما نسبته ٢٢,٠% من

إجمالي العينة متوسط دخلهم الشهري من ٦٠٠١ - ٩٠٠٠ ريال، مقابل ما نسبته ١٥,٢٪ من إجمالي العينة متوسط دخلهم الشهري ٣٠٠٠ ريال فأقل، ونسبة ١٣,١٪ من إجمالي العينة متوسط دخلهم الشهري من ٩٠٠١ - ١٢٠٠٠ ريال، وما نسبته ١٠,٢٪ من إجمالي العينة متوسط دخلهم الشهري أكثر من ١٥٠٠٠ ريال، ونسبة ٧,٦٪ من إجمالي العينة متوسط دخلهم الشهري من ١٢٠٠١ - ١٥٠٠٠ ريال.

وأن ما نسبته ٨٨,٧٪ من إجمالي العينة مصدر دخلهم الشهري من راتب الوظيفة وهم الفئة الأكثر بين أفراد الدراسة، بينما نسبة ٥,٨٪ من إجمالي العينة مصدر دخلهم الشهري من عائدات استثمارية، مقابل ما نسبته ٢,٤٪ من إجمالي العينة مصدر دخلهم الشهري من مساعدات الأقارب، وما نسبته ١,٦٪ من إجمالي العينة مصدر دخلهم الشهري من الضمان الاجتماعي، ونسبة ١,٦٪ من إجمالي العينة لهم مصادر دخل أخرى.

كما يتضح أن نسبة ٧٢,٢٪ من إجمالي العينة غير مسئولين عن الصرف على غير أسرهم وهم الفئة الأكثر بين أفراد الدراسة، بينما ما نسبته ٢٧,٨٪ من إجمالي العينة مسئولين عن الصرف على أفراد من غير أسرهم.

ويتبين أن نسبة ٧٣,٢٪ من إجمالي العينة لا يوجد في أسرهم آخرون يتقاضون دخلاً شهرياً وهم الفئة الأكثر بين أفراد الدراسة، بينما ما نسبته ٢٦,٨٪ من إجمالي العينة يوجد في أسرهم آخرون يتقاضون دخلاً شهرياً.

ويوضح الجدول أيضاً أن نسبة ٤٨,٠٪ من إجمالي العينة مستواهم التعليمي جامعي وهم الفئة الأكثر بين أفراد الدراسة، بينما ما نسبته ٣٤,٤٪ من إجمالي العينة مستواهم التعليمي ثانوي، مقابل ما نسبته ٦,٣٪ من إجمالي العينة مستواهم التعليمي متوسط، ونسبة ٥,٢٪ من إجمالي العينة مستواهم التعليمي فوق الجامعي، وما نسبته ٢,٦٪ من إجمالي العينة مستواهم التعليمي ابتدائي، ونسبة

٤٪ من إجمالي العينة لهم مستوى تعليمي آخر لم يوضح، وما نسبته ٥٪ من إجمالي العينة أميين، ونسبة ٥٪ من إجمالي العينة الدراسة ممن يقرأ ويكتب.

ثالثاً: أداة الدراسة

١. بناء أداة الدراسة

تعتبر الاستبانة Questionnaire أداة لجمع البيانات من عدد كبير من المبحوثين عن الموضوع المستهدف بالدراسة (Fink, 1995)، بغرض الوصول إلى نتائج إحصائية تمد الباحث بتفسيرات كمية عن الظاهرة المراد دراستها (Fowler and Floyd, 1993)، وبالتالي فقد استخدم الباحث في دراسته الحالية الاستبانة المقننة التي تم تصميمها على شكل مقياس ليكرت من حيث تحديد درجات الموافقة على عبارات الاستبانة، وذلك كأداة لجمع البيانات Data Collection من مفردات العينة، حيث تعتمد هذه الأداة على التقرير الذاتي اللفظي للمبحوث عن سلوكه وعن المؤثرات أو المشكلات التي يتعرض لها (حسن، ١٩٩٠: ٣٢٥)، وقد اشتملت الاستبانة على عدد من الأسئلة التي توزعت على أربعة محاور، احتوى الأول منها على الأسئلة المتعلقة بالهدف الأول من أهداف الدراسة وهو "الأبعاد الاجتماعية لغلاء المعيشة في المجتمع السعودي"، وفي المحور الثاني تتعلق الأسئلة بالهدف الثاني وهو "الأبعاد الاقتصادية لغلاء المعيشة"، ويتناول المحور الثالث الأسئلة المتعلقة بالهدف الثالث من أهداف الدراسة وهو "الأبعاد الأمنية لغلاء المعيشة في المجتمع السعودي"، ويشتمل المحور الرابع على "البيانات الأولية أو الشخصية" التي تتعلق بالمبحوثين، وأخيراً ترك الباحث الحرية للمبحوث عن طريق توجيهه سؤال مفتوح لإضافة أية معلومات تتعلق بموضوع الدراسة ولم تتضمن الإستبانة أسئلة عليها. وقد قام الباحث بتوزيع الاستبانة بعد التأكد من صدقها وثباتها على أفراد العينة المختارة بمساعدة مجموعة من طلبة مرحلة البكالوريوس، وطلبة الدراسات العليا بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، بعد تدريبهم وتزويدهم بالمهارات الالزمة لجمع البيانات

بطريقة صحيحة، وفقاً لرؤية الباحث وبما يتوافق مع منهجية الدراسة، بحيث يتولى المبحوث كتابة الإجابة بنفسه، وفي حالة عدم معرفته بالكتابة يقوم الباحث أو أحد مساعديه بهذه المهمة بعد أن يقرأ السؤال على المبحوث ليختار الإجابة التي تعبر عن رأيه.

٢. صدق الاتساق الداخلي للأداة

بعد التأكد من الصدق الظاهري للأداة الدراسة بعرضها على خمسة من أساتذة قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، قام الباحث بتطبيقها ميدانياً على عينة استطلاعية مكونة من (٣٠) مفردة، وعلى بيانات العينة قام الباحث بحساب معامل الارتباط بيرسون (أبو النيل، ١٩٨٧) لمعرفة الصدق الداخلي للأستبانة، حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تتتمي إليه العبارة كما يوضح ذلك الجدول التالي:

الجدول (٢). معاملات ارتباط بيرسون لعبارات البعد بالدرجة الكلية للبعد التي تتتمي له.

البعد	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	المحور
	٢٩	***,٤٨٦	١٧		
	٣٠	***,٦١٧	١٨		
	٣١	***,٥٨٧	١٩		
	٣٢	***,٥٦٧	٢٠		
	٣٣	***,٦١٨	٢١		
	٣٤	***,٥٩٧	٢٢		
	٣٥	***,٥٤١	٢٣		
	٤٥	***,٥٨٢	٢٤		
	٤٦	***,٦٨٥	٢٥		
	٤٧	***,٥٣٢	٢٦		
	٤٨	***,٥٣٤	٢٧		
	-	***,٦٩٣	٢٨		
الأبعاد الاجتماعية					

معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	البعد
* **.,٤١٢	١٠	* **.,٥٧١	١	الأبعاد الاقتصادية
* **.,٥٤٥	١١	* **.,٤٢٤	٢	
* **.,٤٦٣	١٢	* **.,٦٣٥	٣	
* **.,٤٣٣	١٣	* **.,٤٧٦	٤	
* **.,٥٦٧	١٤	* **.,٥٤٢	٥	
* **.,٤٠٦	١٥	* **.,٥٣٥	٦	
* **.,٥٥٠	١٦	* **.,٥٢٨	٧	
* **.,٤٦٨	٣٦	* **.,٤٤٧	٨	
* **.,٥٩٥	٤٩	* **.,٦٠٧	٩	
* **.,٧٤٥	٤١	* **.,٧٠٢	٣٧	
* **.,٧٧٠	٤٢	* **.,٦٣٧	٣٨	الأبعاد الأمنية
* **.,٦٥٦	٤٣	* **.,٧٨٥	٣٩	
* **.,٦٩٥	٤٤	* **.,٧٤١	٤٠	

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة .٠٠١ فأقل

يتضح من الجدول رقم (٢) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع بعدها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠٠١) فأقل مما يدل على صدق اتساقها مع أبعادها.

٣. ثبات أداة الدراسة

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة "الاستبانة" استخدم الباحث "معادلة ألفا كرونباخ" Cronbach's Alpha (α) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، حيث طبقت المعادلة على العينة الاستطلاعية لقياس الصدق البنائي والجدول رقم (٣) يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة.

جدول (٣). معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة.

أبعاد الإستبابة	عدد العبارات	ثبات البعد
الآثار الاجتماعية التي ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي	٢٣	٠,٨١
الآثار الاقتصادية التي ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي	١٨	٠,٧٧
الآثار الأمنية التي ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي	٨	٠,٨٣
الثبات العام	٤٩	٠,٨٩

يتضح من الجدول رقم (٣) أن معامل الثبات لأبعاد الدراسة عال حيث تراوح بين (٠,٧٧ - ٠,٨٣)، كما بلغ معامل الثبات العام (٠,٨٩) وهذا يدل على أن الاستبابة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

رابعاً: أساليب المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية وتحليل بياناتها التي تم جمعها من العينة وجدولتها ومعالجتها إحصائياً بما يحقق تلخيص النتائج في شكل ملائم ومفهوم، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS). وذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسوب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى ($5-1=4$)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي ($4/5=0,80$) بعد ذلك

تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي:

- من ١,٠٠ وحتى ١,٨٠ يمثل (غير موافق مطلقاً) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ١,٨١ وحتى ٢,٦٠ يمثل (غير موافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ٢,٦١ وحتى ٣,٤٠ يمثل (محايد) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ٣,٤١ وحتى ٤,٢٠ يمثل (موافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ٤,٢١ وحتى ٥,٠٠ يمثل (موافق بشدة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.

كما تم حساب معامل ارتباط بيرسون "ر" Pearson Correlation Coefficient" بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتهي إليه، وذلك لتقدير الاتساق الداخلي لأداة الدراسة "الصدق البنائي". ومعامل ألفا كرونباخ "Alpha Cronbach"

وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية:

- (١) المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) "Weighted Mean" وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.
- (٢) المتوسط الحسابي "Mean" وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة عن المحاور الرئيسية (متوسط متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.
- (٣) تم استخدام الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفضت تشتتها بين المقياس.

خامسًا: حدود الدراسة

نظرًا لندرة الدراسات التي أجريت في موضوع الدراسة الحالية في المجتمع السعودي - على حد علم الباحث -، فقد قام الباحث باختيار مدينة جدة مجتمعاً ومجالاً مكانيًا لدراسته. وذلك لعدة اعتبارات منها أنها ثاني أكبر محافظات المملكة العربية السعودية من حيث المساحة والسكان الذي يفوق عددهم على (٢,٠٠٠,٠٠٠) نسمة، يمثلون مناطق المملكة العربية السعودية المختلفة وكذلك مختلف الطبقات الاجتماعية، إضافة إلى كونها الميناء الأكبر والواجهة التي تستقبل جموعاً غفيرة من الوافدين في أوقات مختلفة من العام لأهداف دينية أو دينوية، فضلاً عن ذلك كله وجود الباحث في تلك المدينة وهذا يسهل إلى حد كبير عملية الاتصال بأفراد العينة، كذلك لأن هذه المدينة لم يحظى مجتمعها بإجراء

مثل هذه الدراسات الاجتماعية الهامة والتي تعكس صورة لقائمين على رسم السياسات الاجتماعية والإنمائية في المجتمع السعودي.

في حين تكون مجالها البشري من بعض أرباب الأسر السعوديين الذين تم اختيارهم من المتسوقين بالcenters التجارية في بعض الأحياء بمدينة جدة، وتم جمع البيانات الميدانية لهذه الدراسة في نهاية العام ١٤٣٢هـ.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: الآثار الاجتماعية لظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي:

للتعرف على الأبعاد الاجتماعية لظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات بعد "الآثار الاجتماعية التي ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي"، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٤). استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات بعد الآثار الاجتماعية التي ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة.

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة						النكرار	النسبة	رقم العبرة
			مطلقاً موافق	غير موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
١	٠,٧٨٣	٤,٤٣	٤	٩	١٩	١٣٧	٢١٢	ك	٣١	%	٤٧
			١,٠	٢,٤	٥,٠	٣٦,٠	٥٥,٦				
٢	٠,٨٢٨	٤,٣٧	٦	٩	٢٣	١٤٣	٢٠٠	ك	١٩	%	١٩
			١,٦	٢,٤	٦,٠	٣٧,٥	٥٢,٥				
٣	١,٠١٠	٤,٣١	١٠	٢٠	٣٣	٩٦	٢٢٢	ك	٣١	%	٤٧
			٢,٦	٥,٢	٨,٧	٢٥,٢	٥٨,٣				

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة						التكرار النسبية	رقم العبارة
			مطلقاً موافق	غير موافق	محايض	موافق	موافق بشدة			
٤	٠,٨٧٩	٤,٢٣	٤	٢٠	٢٩	١٥٩	١٦٩	ك	٢٣	
			١,٠	٥,٢	٧,٦	٤١,٧	٤٤,٤	%		
٥	٠,٨٦٨	٤,٢٢	٤	١٥	٤٢	١٥٤	١٦٦	ك	١٧	
			١,٠	٣,٩	١١,٠	٤٠,٤	٤٣,٦	%		
٦	١,٠٧١	٤,٠٩	١٢	٢٩	٤٣	١٢٥	١٧٢	ك	٣٠	
			٣,١	٧,٦	١١,٣	٣٢,٨	٤٥,١	%		
٧	١,٠٩٥	٤,٠٣	١١	٣٨	٤٢	١٢٧	١٦٣	ك	٢٤	
			٢,٩	١٠,٠	١١,٠	٣٣,٣	٤٢,٨	%		
٨	١,٠١٠	٤,٠٢	٩	٣٥	٣٢	١٧٠	١٣٥	ك	٣٥	
			٢,٤	٩,٢	٨,٤	٤٤,٦	٣٥,٤	%		
٩	١,٠٩٣	٣,٩١	١٣	٤٤	٣٥	١٦٠	١٢٩	ك	٢٢	
			٣,٤	١١,٥	٩,٢	٤٢,٠	٣٣,٩	%		
١٠	١,٠٤٣	٣,٨٦	١٣	٢٨	٧٥	١٤٨	١١٧	ك	٣٤	
			٣,٤	٧,٣	١٩,٧	٣٨,٨	٣٠,٧	%		
١١	١,٠٢٢	٣,٨٤	١٢	٣٠	٧٢	١٦٠	١٠٧	ك	٤٦	
			٣,١	٧,٩	١٨,٩	٤٢,٠	٢٨,١	%		
١٢	١,٢٦٢	٣,٨٢	٢٣	٥١	٥١	١٠١	١٥٥	ك	١٨	
			٦,٠	١٣,٤	١٣,٤	٢٦,٥	٤٠,٧	%		
١٣	١,١١٣	٣,٨٢	١٣	٤٥	٦٣	١٣٧	١٢٣	ك	٢١	
			٣,٤	١١,٨	١٦,٥	٣٦,٠	٣٢,٣	%		
١٤	١,٠٩٣	٣,٧٦	١٨	٣٥	٧١	١٥٤	١٠٣	ك	٤٥	
			٤,٧	٩,٢	١٨,٦	٤٠,٤	٢٧,٠	%		
١٥	١,١١٨	٣,٧٣	٦	٦٦	٦٩	١٢٤	١١٦	ك	٢٥	
			١,٦	١٧,٣	١٨,١	٣٢,٥	٣٠,٤	%		
١٦	١,٣٦٣	٣,٧٠	٣٨	٥٤	٣٧	١٠٧	١٤٥	ك	٢٧	
			١٠,٠	١٤,٢	٩,٧	٢٨,١	٣٨,١	%		

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة						التكرار النسبية	رقم العبارة
			مطلقاً موافقاً	غير موافقاً	محايده	موافق	موافق بشدة			
١٧	١,٢٠٧	٣,٦٢	٢٥	٥٤	٦٤	١٣٥	١٠٣	ك	٢٨	
			٦,٦	١٤,٢	١٦,٨	٣٥,٤	٢٧,٠	%		
١٨	١,١٩٧	٣,٥٣	٢٨	٥٧	٦٥	١٤٧	٨٤	ك	٣٣	
			٧,٣	١٥,٠	١٧,١	٣٨,٦	٢٢,٠	%		
١٩	١,٣٥٩	٣,٤٣	٤١	٦٧	٧٣	٨٦	١١٤	ك	٤٨	
			١٠,٨	١٧,٦	١٩,٢	٢٢,٦	٢٩,٩	%		
٢٠	١,٢٥٣	٢,٨٧	٦١	١٠٠	٨٦	٩٤	٤٠	ك	٢٩	
			١٦,٠	٢٦,٢	٢٢,٦	٢٤,٧	١٠,٥	%		
٢١	١,٢٩٤	٢,٨٤	٦٧	١٠٧	٧١	٩١	٤٥	ك	٣٢	
			١٧,٦	٢٨,١	١٨,٦	٢٣,٩	١١,٨	%		
٢٢	١,٢٧٨	٢,٤٢	١١٥	١٠٦	٧٧	٥٠	٣٣	ك	٢٠	
			٣٠,٢	٢٧,٨	٢٠,٢	١٣,١	٨,٧	%		
٢٣	١,٣٢٤	٢,٣٩	١٢٥	١١٤	٤٥	٦٤	٣٣	ك	٢٦	
			٣٢,٨	٢٩,٩	١١,٨	١٦,٨	٨,٧	%		
٠,٥٠٩			المتوسط العام							

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن هناك آثار اجتماعية تترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي بمتوسط (٣,٧١ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقاييس الخمسي (من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على الآثار الاجتماعية التي ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي حيث تراوحت متوسطات موافقتهم حول الآثار الاجتماعية التي ترتب على ظاهرة

غلاء المعيشة في المجتمع السعودي ما بين (٤,٤٣ إلى ٢,٣٩)، وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئتين الثانية والخامسة من فئات المقياس الخماسي واللتين تشيران إلى (غير موافق / موافق بشدة) على التوالي على أداة الدراسة، مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على الآثار الاجتماعية التي ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على خمسة من الآثار الاجتماعية التي ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي وأبرزها يتمثل في العبارات رقم (٣١، ٤٧، ٢٣، ١٧) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة كالتالي:

١- جاءت العبارة رقم (٣١) وهي "يساهم غلاء المعيشة في ارتفاع نسبة الأسر المحتاجة للمساعدات من المؤسسات الاجتماعية المختلفة" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (٤,٤٣ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن غلاء المعيشة يزيد من أعباء الحياة وتکاليفها مما يوقع الكثير من الأسر تحت خط الفقر، مما يتسبب في ارتفاع نسبة الأسر المحتاجة للمساعدات من المؤسسات الاجتماعية المختلفة.

٢- جاءت العبارة رقم (٤٧) وهي "غلاء المعيشة سبباً في زيادة الضغوط النفسية على رب الأسرة" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (٤,٣٧ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن غلاء المعيشة يزيد من الضغوط المادية على رب الأسرة في ظل عدم قدرته على القيام بواجباته الأسرية، مما يتسبب في زيادة الضغوط النفسية على رب الأسرة.

٣- جاءت العبارة رقم (١٩) وهي "غلاء المعيشة سبباً رئيساً في انتشار عنوسية الشباب داخل المجتمع" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (٤,٣١ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن غلاء المعيشة لا

يمكن الشباب من توفير متطلبات الحياة الزوجية، مما يتسبب في انتشار العنوسية بين الشباب داخل المجتمع.

٤- جاءت العبارة رقم (٢٣) وهي "يعتبر غلاء المعيشة سبباً في زيادة الطلب على مساعدات الجمعيات الخيرية" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (٤,٢٣ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن غلاء المعيشة لا يمكن الأسر من توفير متطلبات الحياة، مما يزيد من حاجتها للمساعدات ويتسرب وبالتالي في زيادة الطلب على مساعدات الجمعيات الخيرية.

٥- جاءت العبارة رقم (١٧) وهي "غلاء المعيشة سبباً في انحسار الطبقة الوسطى في المجتمع" بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (٤,٢٢ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن غلاء المعيشة يزيد من صعوبة الحياة والقدرة على توفير متطلباتها لجميع الأسر، ويتسرب وبالتالي في انحسار الطبقة الوسطى في المجتمع.

كما يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة غير موافقون على اثنين من الآثار الاجتماعية التي ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي تمثلان في العبارتين رقم (١، ٢) واللتان تم ترتيبهما تصاعدياً حسب عدم موافقة أفراد عينة الدراسة عليهما كالتالي:

١. جاءت العبارة رقم (٢٦) وهي "لا يؤثر غلاء المعيشة في تأخر سن الزواج للفتيات في المجتمع" بالمرتبة الأولى من حيث عدم موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢,٣٩ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن غلاء المعيشة يزيد من صعوبة الزواج للشباب، مما يزيد من العنوسية ويتسرب وبالتالي في تأخر سن الزواج للفتيات في المجتمع.

٢. جاءت العبارة رقم (٢٠) وهي "يزيد الترابط الاجتماعي بين الأقارب بسبب غلاء المعيشة" بالمرتبة الثانية من حيث عدم موافقة أفراد عينة الدراسة

عليها بمتوسط (٢,٤٢ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن غلاء المعيشة لا تتمكن الأقارب من التواصل بشكل كاف بسبب صعوبة المواصلات وتكاليف التواصل، ويتسرب وبالتالي في تقليل الترابط الاجتماعي بين الأقارب.

ثانياً: الآثار الاقتصادية لظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي :

لتتعرف على الأبعاد الاقتصادية لظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات بعد "الآثار الاقتصادية التي ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي"، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٥). استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات بعد الآثار الاقتصادية التي ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة.

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة						النكرار	رقم العبرة
			مطلاً	موافق	غير موافق	محайд	موافق	موافق بشدة		
١	٠,٨١٢	٤,٦٥	٩	٦	١٠	٥٩	٢٩٧	ك	٥	
			٢,٤	١,٦	٢,٦	١٥,٥	٧٨,٠	%		
٢	٠,٧٤٩	٤,٦٤	٧	٣	١٢	٧٥	٢٨٤	ك	٤٩	
			١,٨	٠,٨	٣,١	١٩,٧	٧٤,٥	%		
٣	٠,٧٦٢	٤,٦٣	٥	٦	١٨	٦٦	٢٨٦	ك	١١	
			١,٣	١,٦	٤,٧	١٧,٣	٧٥,١	%		
٤	٠,٨٧٤	٤,٥٩	١٢	٤	١٥	٦٥	٢٨٥	ك	٤	
			٣,١	١,٠	٣,٩	١٧,١	٧٤,٨	%		
٥	٠,٨٤٤	٤,٤٧	٦	١٠	٢٢	١٠٣	٢٤٠	ك	٨	
			١,٦	٢,٦	٥,٨	٢٧,٠	٦٣,٠	%		
٦	٠,٧٤٥	٤,٤٦	١	١١	١٩	١٣٠	٢٢٠	ك	١٦	
			٠,٣	٢,٩	٥,٠	٣٤,١	٥٧,٧	%		

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن هناك آثار اقتصادية ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي بمتوسط (٤,٠٠ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أدلة الدراسة وتتفق النتيجة مع نتائج دراسة (غطاس، ٢٠٠٥م) والتي بينت أن ارتفاع معدلات الأسعار سيؤدي إلى إضعاف الحافز الفردي، وأن التضخم يؤثر على الرخاء والنمو الاقتصادي.

ويتضح من النتائج أن هناك تقاوٍ في موافقة أفراد عينة الدراسة على الآثار الاقتصادية التي ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم حول الآثار الاقتصادية التي ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي ما بين (٤,٦٥ إلى ٢,٣٠)، وهي متوسطات تراوحت ما بين الفئتين الثانية والخامسة من فئات المقياس الخماسي واللتين تشيران إلى (غير موافق / موافق بشدة) على التوالي على أدلة الدراسة، مما يوضح التقاوٍ في موافقة أفراد عينة الدراسة على الآثار الاقتصادية التي ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي، حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على ثمان من الآثار الاقتصادية التي ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي وأبرزها يتمثل في العبارات رقم (٥، ٤٩، ٤، ١١، ٤) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة كالتالي:

١. جاءت العبارة رقم (٥) وهي "تراخي وزارة التجارة في مراقبة الأسواق خلق الفرصة للتلاعب بالأسعار" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (٤,٦٥ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن تراخي وزارة التجارة في مراقبة الأسواق وفر فرصة لضعف النفوس من التجار في زيادة الأسعار لتحقيق أكبر ربح ممكن مما خلق الفرصة للتلاعب بالأسعار.

٢. جاءت العبارة رقم (٤٩) وهى "جشع التجار سبباً رئيساً في موجة الغلاء التي تعيشها البلاد" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (٤,٦٤ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن جشع التجار زاد من زيادتهم للأسعار لتحقيق المزيد من الربح مما كان سبباً رئيساً في موجة الغلاء التي تعيشها البلاد.

٣. جاءت العبارة رقم (١١) وهى "تفاوت الأسعار في الأسواق دليل على تلاعب التجار في السوق" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (٤,٦٣ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن تفاوت الأسعار في الأسواق يبين عدم وجود رقابة وأن مزاجية التجار هي المتحكم في الأسعار مما يدل على تلاعب التجار في السوق.

٤. جاءت العبارة رقم (٤) وهى "استغلال التجار لظروف الأزمة الاقتصادية العالمية ساهم في غلاء المعيشة في السعودية" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (٤,٥٩ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن التجار عادة ما يتسببون بظروف الأزمة الاقتصادية العالمية في زياداتهم للأسعار، وهو ما جعل الأسعار ترتفع بشدة وبصورة دورية مما ساهم في غلاء المعيشة في السعودية.

٥. جاءت العبارة رقم (٨) وهى "يؤدي غلاء المعيشة إلى زيادة نسبة الفقر في المجتمع" بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (٤,٤٧ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن غلاء المعيشة لا يمكن الكثرين من توفير احتياجاتهم وهو ما يؤدي إلى زيادة نسبة الفقر في المجتمع.

كما يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة محايدون عن أثنتين من الآثار الاقتصادية التي تربت على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي تتمثلان في العبارتين رقم (١ ، ٢) واللتان تم ترتيبهما تنازلياً حسب حياديته أفراد عينة

الدراسة حولهما كالتالي:

١. جاءت العبارة رقم (١) وهي "غلاء المعيشة في السعودية أمر طبيعي لكونها جزء من العالم الذي اجتاحته هذه الموجة" بالمرتبة الأولى من حيث حيادية أفراد عينة الدراسة حولها بمتوسط (٣٠,٨ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن الوضع الاقتصادي للمملكة العربية السعودية لا يتناسب مع حالة الغلاء الحالية وعليه فإن غلاء المعيشة في السعودية أمر يعتبر غير طبيعي.
٢. جاءت العبارة رقم (٢) وهي "يرتبط غلاء المعيشة في السعودية بارتفاع أسعار النفط" بالمرتبة الثانية من حيث حيادية أفراد عينة الدراسة حولها بمتوسط (٣٠,٣ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن أسعار النفط داخل المملكة العربية السعودية تعتبر ثابتة، كما أن الكثير من أفراد الدراسة يرون أن المملكة هي المستفيد الأكبر من ارتفاع أسعار النفط، وعليه فأنهم يرون أن غلاء المعيشة في السعودية يجب أن لا يرتبط بارتفاع أسعار النفط.

وأوضحت النتائج أن أفراد عينة الدراسة غير موافقون على واحدة من الآثار الاقتصادية التي تربت على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي، وتمثل في العبارة رقم (١٤) وهي "لا يساهم غلاء المعيشة في زيادة حجم ديون المواطنين" بمتوسط (٢,٣٠ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن غلاء المعيشة يزيد من حجم الصرف للمواطنين مما يسهم في زيادة حجم ديون المواطنين.

ثالثاً: الآثار الأمنية لظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي:

للتعرف على الأبعاد الأمنية لغلاء المعيشة في المجتمع السعودي تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات بعد "الآثار الأمنية التي تربت على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي"، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول

التالي:

جدول (٦). استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات بعد الآثار الأمنية التي ترتبت على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي مرتبة تنازلياً حسب متوسطات المواقفة.

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموقفة						التكرار النسبة	رقم العبارة
			مطلقًا موافق	غير موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
١	١,١٦٥	٤,١٠	٢٠	٣٠	٣١	١١٢	١٨٨	ك	٤٠	
			٥,٢	٧,٩	٨,١	٢٩,٤	٤٩,٣	%		
٢	١,١٠٥	٣,٩٨	١٥	٣٥	٤١	١٤٢	١٤٨	ك	٤١	
			٣,٩	٩,٢	١٠,٨	٣٧,٣	٣٨,٨	%		
٣	١,٢٠٣	٣,٩٤	٢١	٤٠	٤٠	١١٨	١٦٢	ك	٤٢	
			٥,٥	١٠,٥	١٠,٥	٣١,٠	٤٢,٥	%		
٤	١,١٩٦	٣,٨٥	٢٥	٣٤	٥٣	١٣١	١٣٨	ك	٣٧	
			٦,٦	٨,٩	١٣,٩	٣٤,٤	٣٦,٢	%		
٥	١,٩٢١	٣,٨٣	٤٦	٥٨	١٢٩	١٢٤	١	ك	٤٣	
			١٢,١	١٥,٢	٣٣,٩	٣٢,٥	٠,٣	%		
٦	١,٢٠٠	٣,٦٩	٢٣	٥٣	٥٣	١٤١	١١١	ك	٣٩	
			٦,٠	١٣,٩	١٣,٩	٣٧,٠	٢٩,١	%		
٧	١,٣٦٦	٢,٩٥	٧٧	٦٧	١٠٠	٧١	٦٦	ك	٤٤	
			٢٠,٢	١٧,٦	٢٦,٢	١٨,٦	١٧,٣	%		
٨	١,٤٢٤	٢,٨٧	٩٦	٦١	٨٤	٧٦	٦٤	ك	٣٨	
			٢٥,٢	١٦,٠	٢٢,٠	١٩,٩	١٦,٨	%		
٠,٩٣٩			المتوسط العام							

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتبيّن أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن هناك آثار أمنية تترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي بمتوسط (٣,٦٥ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخصامي (من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة.

كما يتضح من النتائج أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على الآثار الأمنية التي ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم حول الآثار الأمنية التي ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي ما بين (٤٠ إلى ٢,٨٧) وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئتين الثالثة والرابعة من فئات المقياس الخماسي واللتين تشيران إلى (محايد/ موافق) على التوالي على أداة الدراسة، مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على الآثار الأمنية التي ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي، حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على ستة من الآثار الآنية التي ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي، وأبرزها يتمثل في العبارات رقم (٤٠، ٤١، ٤٢، ٣٧، ٤٣) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها كالتالي:

١. جاءت العبارة رقم (٤٠) وهي "غلاء المعيشة سبباً في انتشار الفساد الإداري وتفشي الرشوة" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٤,١٠ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن غلاء المعيشة يزيد من حاجة الموظفين مما يجعلهم يبحثون عن كل ما يزيد من دخولهم المادي الأمر الذي قد يكون سبباً في انتشار الفساد الإداري وتفشي الرشوة، وتتفق النتيجة مع نتائج دراسة (الحريري، ٤٢٥١هـ)، والتي بينت أنه إذا حصل العامل على عمل وبأجر يساهم في معيشته سوف يكون حل جميع المشاكل التي نتجت عن مشاكل الغلاء المعيشي.

٢. جاءت العبارة رقم (٤١) وهي "يعد انتشار عمليات النصب على الآخرين أحد السلبيات المتترسبة على الغلاء المعيشي" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٣,٩٨ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن غلاء المعيشة يزيد من حاجة أفراد المجتمع، مما يجعلهم يبحثون عن كل ما يزيد

من دخولهم المادية، وقد يكون سبباً في انتشار عمليات النصب على الآخرين كأحد السلبيات المرتبطة على الغلاء المعيشي، وتتفق النتيجة مع نتيجة دراسة (الظاهري، ١٤٢٧هـ)، والتي بينت أن غلاء المعيشة السبب الرئيس وراء المشكلات، وأن كثرة النفقات الخاصة بالمعيشة هي التي تدفع الفرد لارتكاب مثل هذه المشاكل.

٣. جاءت العبارة رقم (٤٢) وهي "غلاء المعيشة قد يكون سبباً رئيساً في تقشى ظاهرة سرقة المال العام" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٣,٩٤ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن غلاء المعيشة يزيد من حاجة الموظفين، مما يجعل غلاء المعيشة سبباً رئيساً في تقشى ظاهرة سرقة المال العام، وتتفق النتيجة مع نتيجة دراسة (الحريري، ١٤٢٥هـ)، والتي بينت أنه إذا حصل العامل على عمل وبأجر يساهم في معيشته سوف يكون حل جميع المشاكل التي نتجت عن مشاكل الغلاء المعيشي.

٤. جاءت العبارة رقم (٣٧) وهي "غلاء المعيشة سبباً في لجوء بعض الأفراد إلى أساليب الكسب غير المشروعة" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٣,٨٥ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن غلاء المعيشة يزيد من حاجة أفراد المجتمع، مما يجعل غلاء المعيشة سبباً في لجوء بعض الأفراد إلى أساليب الكسب غير المشروعة، وتتفق النتيجة مع نتيجة دراسة (الظاهري، ١٤٢٧هـ)، والتي بينت أن غلاء المعيشة السبب الرئيس وراء المشكلات، وأن كثرة النفقات الخاصة بالمعيشة هي التي تدفع الفرد لارتكاب مثل هذه المشاكل.

٥. جاءت العبارة رقم (٤٣) وهي "التعدي على ممتلكات الغير من البعض سببه الظروف الاقتصادية السيئة بسبب غلاء الأسعار" بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٣,٨٣ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن

غلاء المعيشة يزيد من حاجة الأفراد، مما يجعل غلاء المعيشة سبباً في التعدي على ممتلكات الغير من البعض، وتفق النتيجة مع نتائج دراسة (الظاهري، ٤٢٧هـ)، والتي بينت أن غلاء المعيشة السبب الرئيس وراء المشكلات، وأن كثرة النفقات الخاصة بالمعيشة هي التي تدفع الفرد لارتكاب مثل هذه المشاكل.

كما يظهر من النتائج أن أفراد عينة الدراسة محايدون عن ثلثين من الآثار الاجتماعية التي ترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي تتمثلان في العبارتين رقم (١، ٢)، وللتبيان تم ترتيبهما تنازلياً حسب حيادية أفراد عينة الدراسة حولهما كالتالي:

١. جاءت العبارة رقم (٤٤) وهي "عدم القدرة على الوفاء باحتياجات الأسرة قد يقود الفرد إلى الانتحار" بالمرتبة الأولى من حيث حيادية أفراد عينة الدراسة حولها بمتوسط (٢,٩٥ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن غلاء المعيشة يعتبر متوسطاً ولم يصل في المملكة العربية السعودية لمستوى يجعله سبباً في الانتحار.

٢. جاءت العبارة رقم (٣٨) وهي "الانتحار أحد السبل للخلاص من ضغوط الحياة بسبب غلاء المعيشة" بالمرتبة الثانية من حيث حيادية أفراد عينة الدراسة حولها بمتوسط (٢,٨٧ من ٥)، وتعزى النتيجة إلى أن غلاء المعيشة يعتبر متوسطاً ولم يصل في المملكة العربية السعودية لمستوى يجعله سبباً في الانتحار.

أهم نتائج الدراسة وتوصياتها

أولاً: نتائج الدراسة

من خلال جمع البيانات وتحليلها في موضوع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لغلاء المعيشة في المجتمع السعودي، توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

١. الآثار الاجتماعية لغلاء المعيشة على المجتمع السعودي:

أظهرت الدراسة أن هناك آثاراً اجتماعية تترتب على انتشار ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي، من أهمها من وجهة نظر المبحوثين، أن هذه الظاهرة تعد أحد أسباب ارتفاع نسبة الأسر المحتاجة للمساعدات من المؤسسات الاجتماعية المختلفة؛ كما أنها سبباً في زيادة الضغوط النفسية على رب الأسرة؛ وفي انتشار العنوسة بين الشباب داخل المجتمع؛ وتسهم كذلك في زيادة الطلب على مساعدات الجمعيات الخيرية، فضلاً عن كونها تساعد على انحسار الطبقة الوسطى في المجتمع؛ وأوضحت الدراسة أن ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي تؤدي إلى تأخر سن الزواج للفتيات في المجتمع وهذا أمراً طبيعياً في ضوء عجز الشباب عن توفير متطلبات الحياة الزوجية في ظل ظاهرة غلاء المعيشة وهذه النتيجة تؤكد سابقتها عن انتشار العنوسة؛ كما أن غلاء المعيشة يقلل من الترابط الاجتماعي بين الأقارب، نتيجة لما يتربت على التواصل أو الترابط من تكاليف تؤثر على ميزانية الأسرة.

٢. الآثار الاقتصادية لغلاء المعيشة على المجتمع السعودي:

أوضحت الدراسة أن هناك آثار اقتصادية تترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي، تمثل أهمها من وجهة نظر المبحوثين في: أن تراخي وزارة التجارة في مراقبة الأسواق خلق الفرصة للتلاعب بالأسعار؛ وأن جشع التجار يعد سبباً رئيساً في موجة الغلاء التي تعيشها البلاد؛ كما أن تقاؤت الأسعار في الأسواق دليلاً على تلاعب التجار في السوق؛ وأن استغلال التجار لظروف الأزمة الاقتصادية العالمية ساهم في غلاء المعيشة في السعودية؛ فضلاً عن أن ظاهرة غلاء المعيشة تؤدي إلى زيادة نسبة الفقر في المجتمع؛ كما أكدت النتائج أن المبحوثين يرون أن ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي ساهمت في زيادة حجم ديون المواطنين.

٣. الآثار الأمنية لغلاء المعيشة على المجتمع السعودي:

أظهرت الدراسة أن هناك آثار أمنية تترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي من وجهة نظر المبحوثين، تمثلت أهمها في أن غلاء المعيشة يعتبر سبباً في انتشار الفساد الإداري وتفشي الرشوة؛ وأن انتشار عمليات النصب على الآخرين يعد أحد السلبيات المترتبة على هذه الظاهرة؛ وأنها قد تكون سبباً رئيساً في تفشي ظاهرة سرقة المال العام؛ وفي لجوء بعض الأفراد إلى أساليب الكسب غير المشروعة؛ والتعدي على ممتلكات الغير من البعض نتيجة لظروفهم الاقتصادية السيئة بسبب غلاء الأسعار.

بينما لم يقرر غالبية المبحوثين فيما إذا كان الانتحار يأتي كنتيجة لعدم القدرة على الوفاء باحتياجات الأسرة؛ وكونه أحد السبل للخلاص من ضغوط الحياة بسبب غلاء المعيشة، وهذا ربما يرجع إلى إدراك أفراد العينة لحرمة الإقدام على الانتحار لاعتبارات دينية مهما كانت التأثيرات التي تلحقها بهم ظاهرة غلاء المعيشة.

ثانياً: توصيات الدراسة

في ضوء النتائج السابقة يخلص الباحث إلى التوصيات التالية:

- ❖ يوصي الباحث فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية لغلاء المعيشة على المجتمع السعودي بـ:
 - ✓ وضع الخطط المناسبة لمساعدة الأسر المحتاجة للمساعدات من المؤسسات الاجتماعية المختلفة.
 - ✓ تقديم مزيد من الدعم المادي الحكومي سواءً في شكل مساعدات مالية أو عينية للعائلات التي لا يكاد دخلهم الشهري يفي بمتطلبات واحتياجات أسرهم.

- ✓ العمل على تقديم خدمات الإرشاد الاجتماعي وال النفسي لأرباب الأسر من خلال وسائل الإعلام المختلفة بما يمكنهم من التعامل مع ضغوطات الحياة المختلفة.
- ✓ الاهتمام ببرامج الزواج الجماعي ومساعدة الشباب على الزواج للتقليل من الآثار السلبية لغلاء المعيشة في هذا الجانب.
- ✓ العمل على رصد الميزانيات الكافية للجمعيات الخيرية لتمكينها من القيام بواجباتها تجاه الأسر الفقيرة.
- ✓ ضرورة العمل على تضافر جهود الجهات المختصة في الحكومة السعودية لوضع إستراتيجية فاعلة وتحديد آليات واضحة لمعالجة الفقر في المجتمع السعودي.
- ✓ الاستمرار في تخفيض رسوم الخدمات المقدمة للمواطنين من قبل الدولة، الأمر الذي قد يحد من معاناتهم من تبعات غلاء المعيشة.
- ✓ الاهتمام بتوعية وتنقيف المستهلكين لترشيد الاستهلاك والبعد عن الاستهلاك الترفيي الذي ينعكس على الفئات غير القادرة بآثار سلبية.
- ✓ إحياء مبدأ التكافل الاجتماعي بين الأسر في المجتمع السعودي وفقاً لما حثنا عليه ديننا الإسلامي الحنيف كأحد أسباب الحد من تبعات ظاهرة غلاء المعيشة.
- ❖ يوصي الباحث فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية لغلاء المعيشة على المجتمع السعودي بالأتي:
- ✓ ضرورة تفعيل دور وزارة التجارة في مراقبة الأسواق، وتطبيق العقوبات الصارمة على التجار الذين يعملون على التلاعب بالأسعار للمواد الاستهلاكية.

- ✓ وضع الضوابط والعقوبات التي تحد من جشع التجار وتأثيره في موجة الغلاء التي تعيشها البلاد.
- ✓ تفعيل دور الجهات المسئولة عن حماية المستهلك في المملكة العربية السعودية.
- ✓ العمل على توحيد الأسعار في الأسواق بما يقضي على الغلاء غير المبرر في السوق.
- ✓ نشر ثقافة الادخار بين المواطنين بدلاً من ثقافة الاستهلاك.
- ✓ تقديم الحكومة للدعم لمختلف السلع الاستهلاكية الرئيسة، للمساهمة في التخفيف من وطأة غلاء المعيشة خصوصاً على الطبقة الفقيرة في المجتمع.
- ✓ توعية أفراد المجتمع بآثار الأزمة الاقتصادية العالمية بما يزيد منوعيهم بها ويقلل من استغلال التجار لها.
- ❖ يوصي الباحث فيما يتعلق بالآثار الأمنية لغلاء المعيشة على المجتمع السعودي بالأتي:

 - ✓ وضع الضوابط التي تحد من انتشار الفساد الإداري والمالي وتقشى الرشوة.
 - ✓ وضع اللوائح التي تحد من عمليات النصب على المواطنين كأحد السلبيات المرتبطة على الغلاء المعيشي.
 - ✓ ضرورة التشدد في محاربة ظاهرة سرقة المال العام.
 - ✓ العمل على تطبيق اللوائح على مظاهر لجوء بعض الأفراد إلى أساليب الكسب غير المشروعة.
 - ✓ ضرورة محاربة مظاهر التعدي من البعض على ممتلكات الغير.

مقتراحات الدراسة

- ✓ قيام وزارة التجارة بتبني إجراء دراسات ميدانية بالتنسيق مع الجامعات للتعرف على أساليب ونمط واتجاهات الاستهلاك في المجتمع السعودي، وقياس الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المترتبة عليه.
- ✓ إجراء دراسات مستقبلية بعنوان السبل المناسبة للحد من غلاء المعيشة.
- ✓ إجراء دراسات مستقبلية بعنوان أثر غلاء المعيشة على معدلات الزواج والطلاق في المجتمع السعودي.
- ✓ إجراء دراسات مستقبلية بعنوان آثار غلاء المعيشة على فئة الشباب السعودي.

المراجع

- أولاً: المراجع العربية**
- أبو النيل، محمود السيد (١٩٨٧م) الإحصاء النفسي والاجتماعي والتربوي، دار النهضة العربية: بيروت.
- الأسمري، مشبب غرامة حسن (٢٠١١م) دور المستهلك في مواجهة ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي: دراسة تطبيقية لعينة من أرباب الأسر السعوديين المقيمين بمدينة جدة، حوليات آداب عين شمس، عدد خاص بالدراسات الاجتماعية، كلية الآداب بجامعة عين شمس: القاهرة، ص ص: ٣٤٧-٣٩٩.
- البسام، خالد عبد الرحمن (٢٠٠٧م) التضخم في المملكة العربية السعودية: أسبابه واحتواه، تقرير مقدم إلى مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة، سبتمبر.
- حسن، عبدالباسط محمد (١٩٩٠م) أصول البحث الاجتماعي، ط ١١، مكتبة وهبة: القاهرة.
- الحريري،أمل سالم (١٤٢٥هـ) كيفية معالجة الفقر إدارياً واقتصادياً لمواجهة الغلاء المعيشى. www.ppap.org-arabic تاريخ الاطلاع ١٤٣٢/٦/١٠هـ.
- دراسة دبي - الأسواق.نت، ٢٠٠٧م. www.alaswaq.net/save_print.php?save=1&cont_id= دراسة دبي - الأسواق.نت، ٢٠٠٧م. تاريخ الاطلاع ١٤٣٢/٩/٢٠هـ.

سليمان، سناء محمد (٢٠٠٩م) منهج البحث العلمي في التربية وعلم النفس ومهاراته الأساسية، ط١، عالم الكتب: بيروت.

شفيق، محمد (١٩٨٥م) البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، ط١، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية.

صحيفة الرياض (٢٠٠٧م) الأربعاء ٢ ذي الحجة ١٤٢٨ هـ الموافق ١٢ ديسمبر، العدد ١٤٤١٥، الرياض الاقتصادية.

صحيفة القدس (٢٠٠٩م) ٩ أيار، العدد ١٣٦٧٠، www.alquds.com/node/13670، تاريخ الإطلاع ١٤٣٢/٦/٢٥.

الظاهري، أمانى حميد (١٤٢٧هـ) العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ظاهرة التسول نتيجة الغلاء المعيشى. www.alarabnens.com، تاريخ الإطلاع ١٤٣٢/٦/٢٣.

العساف، صالح بن حمد (٢٠٠٣م) المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، ط١، مكتبة العبيكان: الرياض.

خطاس، أميرة (٢٠٠٥م) التضخم وأشاره على ارتفاع الأسعار. www.news.bbc.com تاريخ الإطلاع ١٤٣٢/٦/٢.

القططاني، سالم سعيد وآخرون (٢٠٠٤م) منهج البحث في العلوم السلوكية مع تطبيقات على SPSS، ط٢، مكتبة الملك فهد الوطنية: الرياض.

مجموعة سامبا المالية (٢٠١٠م) التضخم في المملكة العربية السعودية: محركات التضخم واتجاهاته وتوقعاته، سلسلة التقارير: المملكة العربية السعودية.

http://www.samba.com.sa/GblDocs/Inflation_in_Saudi_Arabia_Arb.pdf تاريخ الإطلاع ١٤٣٢/٩/٦.

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية (٢٠١٠م) النشرة الشهرية للأرقام القياسية لتكلفة المعيشة.

نوري، محمد عثمان (٢٠٠٠م) تصميم البحوث العلمية في العلوم الاجتماعية والسلوكية، مكتبة خدمة الطالب: جدة.

وكالة الأنباء السعودية (٢٠١١م) أوامر ملكية: = <http://www.spa.gov.sa/awamer.php?pg=6&lite> تاريخ الإطلاع ١٤٣٢/٩/٦.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Fink, Arlene** (1995) How to Design Surveys- the Surveys Kit (Tsk 5): Thousand Oaks, California: SAGE Publications.
- Fowler, Jr., Floyd, J.** (1993) Survey Research Method: Applied Social Research Methods Series, V. 1, Newborn Park, California: SAGE Publications.
- Third World Economic Hand Book**, London: Euromonitor, (1989) pp: 67-68.
- United Nations, World Economic Survey** (1991) New York: U. N., 1991, p. 30.

The Social, Economic and Security Dimensions for Cost of Living in Saudi Society: A Field Study on A Sample of Some of the Shoppers Shopping Malls in Jeddah City

Abdulrahman Abdullah A. Alamri

Department of Sociology and Social Work - Faculty of Arts and Humanities - King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

Abstract: This study aimed to identify the social, economic, and security dimensions of the phenomenon of the high cost of living in Saudi society; to identify policies that have been taken to address this phenomenon; and try to propose some solutions to reduce the effects of this phenomenon. Survey questionnaires were distributed on a sample of household heads shoppers in some commercial centers in Jeddah City reached 381 of respondents. The results concluded that phenomenon of the cost of living have effects in Saudi society, including social effects such as: the contribution of living's cost in a high percentage of families in need of assistance from the various social institutions; and increased psychological stress on the head of the family; and the spread of delay of marriage between young people within the society; and increased demand for aid charities; and the decline of the middle class in society, and economic effects including that, the inaction of the Ministry of Commerce to monitor the markets has created an opportunity to manipulate prices; and the greed of traders a major cause in the wave of price rises experienced by the country; also the disparity in the markets' price an evidence of market manipulation; and exploitation of traders to the circumstances of the global economic crisis contributed to the high cost of living in Saudi Arabia; as well as that this phenomenon has led to increased poverty in the society, and the security effects such as: the high cost of living cause in the spread of administrative corruption and rampant bribery; and scams on others; and the prevalence of theft of public money; and some individuals resort to illegal methods of earning; and trespassing from the other because of their economic conditions. Researcher has reviewed some of the policies and solutions that have been taken to face the phenomenon of cost of living in Saudi society, and to develop some recommendations that will help to reduce the effects of this phenomenon.